المؤمنين فان الله تعالى اراد وقوعه منهم وامرهم به وتارة يريد ولا يأمر
كالكفر الواقع من الكفار فان الله تعالى اراد وقوعه منهم ولم يأمرهم به وتارة
يأمر ولا يريد كالايمان من هؤلاء فان الله تعالى امرهم به ولم يرد وقوعه منهم فالا
قسام اربعة اهـ وزعم اهل الاعتزال انه لا يريد الشر فعندهم يكون اكثر
ما يقع من افعال العبد على خلاف ارادة الله تعالى وبهذا تشنيع جدا حكي
عن عمرو بن عبيد انه قال ما الزمني احد مثل ما الزمني مجوسي كان معي
في السفينة فقلت له لم لا تسلم فقال ان الله تعالى لم يرد اسلامي فاذا اراد
اسلامي اسلمت فقلت له ان الله تعالى يريد اسلامك ولكن الشياطين
لا يتركونك فقال المجوسي فانا اذا اكون مع الشريك الاغلب اهـ وعمرو بن عبيد هذا
كان من زهاد المعتزلة ثم تاب وحكي ان القاضي عبد الجبار الهمداني
دخل على الصاحب بن عباد وعنده الاستاذ ابو اسحاق الاسفرايني
فلما راى الاستاذ قال سبحان من تنزه عن الفحشا فقال الاستاذ
على الفور سبحان من لا يجري في ملكه الا ما يشا فقال عبد الجبار ارايت
ان منعني الهدى وقضى علي بالردى احسن الي ام اسا فقال ابو اسحاق
ان منعك ما هو لك فقد اسا وان منعك ما هو له فهو يختص برحمته من
يشا قوله في غاية الظهور اي ملتبس فيه خلاف انما الخلاف في الامر النفسي
اهـ قوله وعلمنا يعني ان الارادة ليست عين العلم وان العلم ليس عين الا
رادة ولا مستلزما لها لتعلق العلم بالواجب والمستحيل والارادة لا تتعلق بهما
اهـ ورد مغايرة الارادة لمذهب الكعبي ومعتزلة بغداد حيث قالوا
ان ارادته تعالى لفعله هي علمه به او كونه غير مكره ولا ساه ولفعل غيره
امره به اهـ مؤلف في كبيره قوله وحادثا نوسع في الدائرة بالخروج عن المقا
قوله وغايرة ايضا الرضى بمعنى ان الارادة ليست عين الرضى ولا مستلز
مة له لان المعاصي بارادة الله تعالى ولا يرضاها اهـ فان قلت فمن
ثم يعقبهم الرضى بارادة الانتقام فما معنى المغايرة عليه قلت محصله
ان لا يلزم من تعلق الارادة بوجود شي تعلقها بالانتقام عليه قوله كا
التغاير الذي الخ فيه اتحاد المشبه والمشبه به ويجاب بان قوله ويتغاير
اي شرعا وقوله كما ثبت اي عقلا اهـ اي انه استفيد من الدليل الشرعي
ان

ان الارادة مغايرة لما ذكر تغايرا كالتغاير الثابت بالفعل او يقال المشبه
هو التغاير المذكور فيها معنى في كلامه والمشبه به هو التغاير الثابت عند
اهل السنة اهـ ويصح ان تكون ما واقعة على الدليل والكاف للتعليل
حرر كذا كما هدى اكثر قوله على كونه بالضرورة هذا اوجه التشبيه قوله عن كو
نه اي التغاير بالضرورة اي معلوما بالضرورة اي لا يحتاج لدليل
والمذكور عند القوم ليس بدليل وانما هو تنبيه يذكر في صورة الد
ليل لان الضروريات قد ينبه عليها الا انه لما يكون في بعض الاذهان
القاصرة من الخفا اهـ قوله لانه الخ تعليل واستدلال لثبوت الارادة له
بدليلين سمعي وعقلي لكن الدليل السمعي مقوي للدليل العقلي ولا
يصح الاستدلال بدليل السمع وحده للزوم الدور لان السمع متوقف
على المعجزة والمعجزة متوقفة على الارادة فيلزم الدور قوله بانه تعالى
مريد اي وكل مريد فله ارادة فينتج الله له ارادة اما دليل الصغرى فهو
الاشتقاق المذكور واما دليل الكبرى فهو ان المفهوم لغة من قولنا مر
يد ذات ثبت لها الارادة فيستحيل عند اهل اللغة مريد بلا ارادة كا
ستحالته بلا مراد فلا يجوز صرفه عما يفهم منه لغة الا بقاطع عقلي يوجب
نفيه ولم يوجد ما يصلح شبهة فضلا عن دليل والحاصل انه اتفق اهل
السنة والمعتزلة على الصغرى ونازع المعتزلة في الكبرى فيرد عليهم بحكم
اهل اللغة بينهم فان مريدا عند اهل اللغة ذات ثبت لها الارادة وشا
ع ذلك اي كثر اطلاق القول بان مريد بهذا لا ينتج به المدعي الا بحجة
تحكيم اهل اللغة فان المعتزلة توافق على الشيوع قوله ودل عليه ما ثبت
الخ هذا هو الدليل العقلي ومحط الاستدلال ملاحظة الطرفين فلا بد من
مرجح دفعا للتحكم وليس الا الارادة قوله عليه اي على ثبوت الارادة لان محط
قصده الاستدلال على ثبوت كونه مريدا لكونه فاعلا بالاختيار الذي
هو الارادة قوله لما ثبت اي عقلا وقوله من كونه بيان لما ثبت وهذا
اشارة الى قياس اقتراني من الشكل الاول نظمه ان تقول الله فاعل
بالاختيار وكل فاعل بالاختيار له ارادة فينتج الله له ارادة وهو المطلوب
فاستدل للصغرى بقوله ودل عليه الخ قوله والارادة عطفها على ما قبلها تفسير

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)